



لجنة مشكلات السلع

الدورة السادسة والسبعون

13-11 سبتمبر/أيلول 2024

بيان المدير العام

الرئيس المحترم،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

الزميلات والزملاء الأعزاء،

يسعدني أن أرحب بكم في الدورة السادسة والسبعين للجنة مشكلات السلع التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وأود أن أتوجه إليكم بالشكر على مشاركتكم حضورياً وبالوسائل الافتراضية على حدٍ سواء.

عقدت الجلسة الأخيرة لهذه اللجنة في يوليو/تموز 2022، وسط وضع صعب للأسواق الزراعية والتجارة على النطاق الدولي في ظلّ تصاعد النزاعات، وتأثيرات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، والظروف المناخية القسوى الناجمة عن أزمة المناخ.

ووصل مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس/آذار 2022، في حين وصلت أسعار الأسمدة الرئيسية إلى مستويات قياسية في منتصف عام 2022.

ومنذ عام 2023، تحسنت الأوضاع وانخفضت الأسعار الدولية للسلع.

وفي يوليو/تموز 2024، بلغ متوسط مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية حوالي 129 نقطة، بانخفاض قدره 3.1 في المائة عن قيمته في عام 2023، وأقل بنسبة 24.7 في المائة عن الذروة التي بلغها في مارس/آذار 2022.

ولكنّ هذا الانخفاض في الأسعار لا يشير بالضرورة إلى استقرار السوق.

ولا تزال الأسواق الزراعية العالمية عرضةً للصدمات بسبب التحديات العالمية المستمرة، بما في ذلك الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي تؤدي إلى تغيرات مفاجئة في السياسة التجارية، خاصة من جانب البلدان المصدرة الرئيسية.

ويُبيّن إصدار عام 2024 من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الذي صدر في يوليو/تموز، أن معدل الجوع لا يزال مرتفعاً.

وتشير التقديرات إلى أن ما بين 713 و753 مليون شخص سيواجهون الجوع المزمن في عام 2023 - أي شخص واحد من كل 11 شخصاً على مستوى العالم، وواحد من كل 5 أشخاص في أفريقيا.

وتشير التقديرات أيضاً إلى أن 2.8 مليارات شخص في العالم سيعجزون عن تحمل تكاليف اتباع نمط غذائي صحي في عام 2022.

وعلاوةً على ذلك، يتوقع التقرير أن يعاني 582 مليون شخص من الجوع المزمن في عام 2030 - أكثر من نصفهم في أفريقيا - إذا واصلنا السير على هذا المسار.

وتبعث هذه النتائج برسالة واضحة لنا جميعاً: هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود بشكل عاجل لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030.

وأمامنا أقل من ست سنوات لاتخاذ إجراءات تتسم بالكفاءة والفعالية والاتساق.

ويكتسي عمل لجنة مشكلات السلع أهمية أساسية في هذا السياق.

وستوفر مناقشاتكم وتوصياتكم التوجيهات من أجل تحسين أداء الأسواق والتجارة لضمان الأمن الغذائي العالمي.

وتحقيقاً لذلك، يجب أن تركز مداولاتكم على دعم تحويل النظم الزراعية والغذائية العالمية لكي تكون أكثر كفاءة وشمولاً وقدرةً على الصمود واستدامةً.

ومن الأولويات الحاسمة تعزيز الشفافية والعدالة في الأسواق الزراعية الدولية.

والشفافية بالغة الأهمية للحد من عدم اليقين وضمان استقرار السوق،

ومن الضروري وجود نظام تجاري شامل ومتوازن وعادل للقضاء على الجوع وسوء التغذية.

وتعدّ منظمة الأغذية والزراعة منظمةً رائدةً عالمياً ونقطة مرجعية في هذا الصدد، ونحن ندعم الأعضاء من خلال توفير بيانات ومعلومات محدثة وموثوقة ومبنية على أساس علمي، ورصد التطورات على مستوى السياسات، وإجراء عمليات تقييم للأثر، وتشجيع الحوار، واقتراح توصيات بشأن السياسات.

ويواصل نظام معلومات الأسواق الزراعية التابع لمجموعة العشرين الذي تستضيفه المنظمة، الاضطلاع بدور حاسم، وأود أن أشكر الأعضاء على دعمهم لهذه المبادرة.

وخلال الأيام القليلة المقبلة، وبالإضافة إلى تقييم السوق وتوقعاته في الأجل القصير، ستناقشون أيضاً التوقعات للعدد القادم بناءً على نتائج التقرير الجديد بعنوان التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، والذي يقيّم التوقعات المتوسطة الأجل لأسواق السلع الزراعية للفترة 2024-2033.

الزميلات والزعماء الأعزاء،

يمتدّ عمل المنظمة إلى ما هو أبعد من رصد السوق وتوقعاته وتحليل السياسات التجارية والاتفاقات التجارية. ويغطي عملنا أيضاً الروابط بين تجارة المنتجات الزراعية والغذائية والتنمية المستدامة. وتكتسي التجارة أهمية أساسية بالنسبة إلى التنمية المستدامة كونها تؤثر على الأبعاد الثلاثة للاستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولهذا السبب يتم الإقرار بالتجارة باعتبارها إحدى الوسائل الرئيسية لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وستناقشون هذا الأسبوع أيضاً العلاقات وأوجه الترابط بين تجارة المنتجات الزراعية والغذائية والتغذية. ويستكشف إصدار عام 2024 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية هذه العلاقة المعقدة ويقدم أدلة على كيفية تأثير التجارة على الأنماط الغذائية والتوقعات التغذوية.

وكان مجلس المنظمة قد أكد، في دورته الأخيرة في يونيو/حزيران، على أهمية إبقاء تجارة المدخلات والمنتجات الزراعية والغذائية مفتوحة لتجنب التأثير السلبي على الأمن الغذائي العالمي، بموازاة منع التشوهات التجارية والحواجز التجارية غير المبررة.

وتنعكس التجارة أيضاً بشكل جيد في الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031 الذي يتضمن مجالاً من مجالات الأولوية البراجمية مخصص للأسواق والتجارة الشفافة.

ويوفر الإطار الاستراتيجي دعماً شاملاً لضمان تحقيق الأفضليات الأربع: إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل - من دون ترك أي أحد خلف الركب.

أتمنى لكم اجتماعاً ناجحاً ومثمراً وإني أتطلع إلى نتائج مداولاتكم.

شكراً على حسن إصغائكم.